إبرام المعاهدات :-

تمر المعاهدة الدولية بأربع مراحل شكلية وهي بحسب الترتيب المفاوضة ، التحرير والتوقيع والتصديق والتسجيل وسنحاول التعرف عليها بحسب ما سيلي :-

المرحلة الأولى (المفاوضة) :- تعد هذه المرحلة الوسيلة الأولى التي تتبادل من خلالها الدول المتفاوضة على موضوع المعاهدة مواقفها الأولية ووجهات نظرها بخصوص ما تريد الاتفاق عليه لتنظيم الموضوع المتفاوض عليه ويكون إجراء تلك المفاوضات حول المعاهدات المراد الاتفاق عليها في مقابلات شخصية أو اجتماعات رسمية بين مفوضي تلك الدول (المندوبين أو الممثلين) والذين تمنحهم دولهم وثيقة التفويض ما لم يكن شخص المفاوض هو رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو رئيس البعثة الدبلوماسية الدائمة فهؤلاء لا يطالبون بحمل وثيقة التفويض ، أما غيرهم ممن يطلب منهم تلك الوثيقة فأهميتها بالنسبة إليهم أنها تخول المفاوض إمكان التفويض تفويضا كاملا بالتوقيع النهائي بالأسم الكامل أو إنها تمنحه صلاحية التوقيع بالأحرف الأولى من الأسم.

وتبدأ المفاوضات بمن خلال دعوى توجهها إحدى الدول إلى دولة أخرى أو أكثر ، وتكون الدعوة مصحوبة بمشروع معاهدة (النص المقترح لبنودها) أو بتوجيه دعوة لتبادل وجهات النظر حول موضوعها.

وفي العراق يعفى من وثيقة التفويض رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وفق المادة (٥) في الفقرات أولا ، ثانيا من قانون عقد المعاهدات العراقي الجديد رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥ .

المرحلة الثانية (التحرير):- تأتي هذه المرحلة بعد المفاوضة إذ ينصرف المتفاوضون إلى وضع النص بموافقة الثلثين من الأطراف أي الدول المفاوضة ، ولا توجد أية صعوبة في كتابة المعاهدات إن كانت الدول تتكلم لغة واحدة ، في حين تظهر الصعوبة في تحرير معاهدة الدول ذات اللغات المختلفة وقد عالجتها الاتفاقيات الدولية بحسب الاتفاق بالكتابة بلغة دبلوماسية أو لغتي الدولتين مع افضلية أحدهما على الأخرى أو منح جميع اللغات نفس الحجية القانونية في حالة

المنازعة على تفسير معنى لفظ ما ، أم قانون العراق رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥ فقد لجأ إلى تفصيل ذلك في المادة (٧) باللغة العربية من الد ولة العربية ، وباللغة العربية واللغة الأجنبية للدولة المتفاوضة على أن لهما نفس الحجية وباللغة العربية و اللغة الأجنبية للدول الأخرى وبلغة ثالثة كالأنكليزية أو الفرنسية وللجميع نفس الحجية إلا عند المنازعة إذ تفضل اللغة الثالثة